معظم البلدان العربية مع الأسف، سيداً للتربية، وقيداً عليها، تحد من قدراتها وتضعف من كفاءاتها(*)[٤١].

٥ – تعزيز البحث والإنماء من أجل المزيد من التطور والتقدم ومواكبة روح العصر.

ولكن الخطط التربوية التي كان يجري وضعها وتصميمها على أسس المنطلقات السالفة الذكر شُغلت، في كثير من الأحوال، بكَمّ التعليم وأغفلت جانب الكيف، وبدت، في واقعها، اجتهادية أكثر منها علمية وموضوعية؛ وذلك بسبب افتقارها إلى الإحصاءات الدقيقة، والأبحاث التربوية اللازمة للتخطيط. كذلك شغلت هذه الخطط بتعليم الصغار عن تعليم الكبار، وبالتعليم النظامي عن التعليم خارج المدرسة، وبقضايا التعليم العامة عن قضايا فئات محرومة من السكان، كما إنها افتقرت إلى تحديد الوسائل، وإلى البرمجة السليمة والتخطيط الإجرائي لها، وإلى الأجهزة الإدارية القادرة على متابعتها. ومع محاولة ربط التربية والتعليم بالتنمية والخطط الشاملة، فقد ظل هذا الربط ضعيفاً، وبقيت الحاجة إلى التكامل بين الاثنين قائمة[٤٢].

ومهما يكن من أمر، فان الوطن العربي قد استفاد الكثير من الخبرة، نتيجة لهذه الممارسات، وترسخت في أذهان قياداته وذوي الشأن فيه، فكرة الإيمان بأهمية التربية، واعتبارها مفتاحاً للتنمية الثقافية والشاملة. وترتب على هذا، أن بادرت البلدان العربية إلى مراجعة نظمها التعليمية، وإلى تطويرها وتحديثها في كافة المجالات الفنية والإدارية، وفيما يختص بمناهجها، وأدواتها، وطلبتها، ومعلميها. ليس ذلك فحسب، بل إنها زادت في الصرف على التربية، واهتمت بتنويع التعليم المهني، والأكاديمي، على الصعيدين المدرسي والعالي. وبالرغم من ذلك كله، فان الهوة ما زالت تبدو واسعة سحيقة، بين البلدان العربية، والبلاد المتقدمة، من حيث حجم الإنفاق على التعليم؛ ويظهر ذلك جلياً إذا قارنّا متوسط نصيب الفرد العربي من الإنفاق على التعليم وقد كان ١٠,٣ دولار في سنة ١٩٦٧، بمثيله في البلاد المتقدمة، وقد كان ١٠٠ دولار في السنة نفسها[٤٣]. فما هي أسباب تخلّف التربية في الوطن العربي رغم كل ما فيه من إمكانات؟

إن هذا سؤال ضخم، قد تتطلب الإجابة عليه، بحثاً مطولاً، تجمع فيه المعلومات والإحصائيات، وتحلل وتعلّل، تمهيداً لتشخيص الداء، ووصف الدواء. لكن من أجل

---

* يقصد بكفاءة التربية، مدى قدرة النظام التربوي على تحقيق الأهداف المنشودة منه. ولهذه الكفاءة جوانب أربعة تتعلق بالكفاءة الداخلية وهي تشير إلى قدرة النظام وفاعليته بالنسبة لاستيعاب الطلاب وتدفقهم في مراحله المختلفة، والكفاءة الخارجية أي مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وجد النظام من أجل خدمته، ويتمثل النجاح والفشل في هذا الصدد في من يقدمهم النظام من خريجين، وفي مدى اسهامهم في مجالات النشاط المختلفة، وفي مدى رضاء أصحاب العمل عنهم، والكفاءة الكمية وهي تشير إلى عدد من يخرجهم النظام بنجاح، وترتبط بهذه الكفاءة دراسة حالات التسرب والإعادة والرسوب، والكفاءة النوعية وهي تشير إلى نوعية الخريج، ومقياسها السائد هو الامتحانات. وقد يلجأ إلى مؤشرات أخرى للقياس، من مثل المناهج، والكتب المقررة، ومستوى هيئة التدريس.